

تدريس اللغات للانفتاح على ثقافة الآخر

الميثاق الوطني للتربية والتكوين والرخطة الاستعجالية خصما دعومات لتعليم اللغات



المواد العلمية تدرس بالفرنسية

(أرشيف)

على الوقت ولعل ما يقع الآن من لقاءات وتجمعات حول دراسة مضامين الخطة الاستعجالية وبلورة تصورها، يدعو إلى القلق ولا يبشر بالخير ويفرض على العاملين بقطاع التربية والتكوين إلى التفكير في ما يجري ويبدو.

أحمد دور الرضاد (الجديدة)

إلى انتهاج سياسة التعمامة التي تغرس راسها في الرمال كلما أحسبت بالخطر يداهمها، ولعمري هذا ما تسلكه الوزارة الوصية، إذ كلما تعالت أصوات المندوبين بفشل المنظومة التربوية، تلجا إلى ابتكار أساليب للرد عليه، بإخراج خطة أو ميثاق أو شيء آخر لامتصاص الغضب واللعب

إلى انتهاء سياسة التعمامة التي تغرس راسها في الرمال كلما أحسبت بالخطر يداهمها، ولعمري هذا ما تسلكه الوزارة الوصية، إذ كلما تعالت أصوات المندوبين بفشل المنظومة التربوية، تلجا إلى ابتكار أساليب للرد عليه، بإخراج خطة أو ميثاق أو شيء آخر لامتصاص الغضب واللعب

إلى انتهاء سياسة التعمامة التي تغرس راسها في الرمال كلما أحسبت بالخطر يداهمها، ولعمري هذا ما تسلكه الوزارة الوصية، إذ كلما تعالت أصوات المندوبين بفشل المنظومة التربوية، تلجا إلى ابتكار أساليب للرد عليه، بإخراج خطة أو ميثاق أو شيء آخر لامتصاص الغضب واللعب

تباين المواقف من تدريس اللغات في مرحلة ما قبل التمدرس

يجد العديد من الأطفال المغاربة في مرحلة ما قبل سن التمدرس، أنفسهم أمام لغات أجنبية، تحظى بقدرة من الحرص والتفصيل من طرف المرشدين والآباء، خاصة في المدارس الخصوصية، التي منها ما تعتمد تلقين الأطفال اللغة الفرنسية وحدها، إلى حين التحكم فيها، فنقصا إليها لغة ثانية قد تكون الإنجليزية.

ويؤكد العديد من الفاعلين التربويين بالحسمة أن تلقين الطفل اللغات الأجنبية في هذه المرحلة، يخالف القواعد العلمية والسيكولوجية والتربوية واللسانية، معتبرين أن اللغة الأم هي التي ينبغي أن تكون موجودة في الذاكرة اللسانية، ليسهل على المتعلم تصور المبادئ النحوية وتركيب اللغة الثانية في ذهنه، بناء على مكتسباته اللسانية من اللغة الأم.

ولأخضع المهتمين بقطاع التربية والتكوين، وجود آباء يرغبون في أن يتميز أبناءهم بامتلاك لغة أجنبية، والتحدث بها والتماهي بها أمام أبنائهم، في مرحلة ما قبل سن التمدرس، نون أن يدركون أن الأمر يؤثر سلبا على تحصيل التلاميذ الذين يقدون التركيز، بسبب انسياب المعارف على عقولهم الصغيرة التي تنبت في دروب اللغة. ويعلل أحدهم ذلك بدعوى الرفع من مستوى ابنه في اللغات الأجنبية، وقسح المجال أمامه كي يتميز عن تلاميذ قطاع التعليم العمومي الذي بات يشهد تدهورا، حسنة، كما أن اللغة الأجنبية باتت الآن لغة العلم ولغة المستقبل، والدليل أنها لغة التواصل الأولى في العالم، خاصة الإنجليزية التي أصبحت لغة الانفتاح على الكون عبر بوابة الإنترنت.

وفي الوقت الذي يتسوق فيه بعض الآباء بتعليم أبنائهم اللغتين الفرنسية والإنجليزية في المراحل الأولى من حياتهم الدراسية، يفر آخرون بأن العملية سالفة الذكر، تمكن أبنائهم من التحدث، أو فهم أو إقناع الآخرين باللغتين المذكورتين، باعتبار أغلب تلاميذ المدارس العمومية لا يستطيعون ذلك، لعدم تمكنهم من امتلاك الكفايات التواصلية الشفهية والكتابية الأساسية. ويرى أحد الأساتذة أن العملية نفسها تمكن التلاميذ، ولو كانوا في مرحلة ما قبل التمدرس من التمكن من الامتلاك التبرجي لكفايات اللغتين، وتجاوز الصعوبات التي قد تعترض مسارهم التعليمي اللغتين في الأسلاك التعليمية المختلفة.

في السياق ذاته، أكد أحد مفتشي التعليم الثانوي بالمنطقة، أن مجال تدريس اللغات بمؤسسات التعليم الخصوصي يخالف التوجيهات التربوية الحديثة، ففي الوقت الذي تنص فيه الأخيرة على تعلم الأخرى على تعلم الأخرى أعمارهم ما بين 4 و 8 سنوات اللغتين على أكثر تقدير، نجد بعض المؤسسات تجبر المتدربين على تعلم ثلاث أو أربع لغات، ما يخلق لديهم مشاكل تعليمية، ففعل لهم ما وقع للغراب الذي أراد أن يقلد الحمامة في مشيتها، فلا هو في النهاية يمشيتها ولا هو بمشية الحمامة، إذ تختلط لديهم أمور عدة لعدم قدرتهم على التمييز بين طبيعة اللغات ومكوناتها، ويبدو حسب المفتش نفسه، أنه بالرغم من استفادة تلاميذ المدارس الخصوصية من أنشطة تعلم اللغات الأجنبية في المرحلة ما قبل سن التمدرس، فإن هذه الأنشطة تبقى عسوية على بعضهم، ما يعتبره المتحدث مناهة لتقديف في بورتها أجيالها بكاملها من الناشئة دون مراقبة لما يجري. ويزداد الأمر استعجالا في ظل غياب تكوين تربوي بيداغوجي رصين لدى بعض المرشدين بهذه المدارس الخصوصية.

ورغم «هولة» العديد من الآباء والأمهات نحو المدارس الخصوصية لتلقين أبنائهم اللغات الأجنبية منذ الروض، كي يتميزوا عن تلاميذ المدارس العمومية، فإن الواقع يؤكد أحيانا عكس ذلك، إذ لا يمكن تقييم الأمر إلا في مرحلة لاحقة، خاصة في امتحانات البكالوريا التي تأتي نتائجها لفائدة تلاميذ المدارس العمومية الذين يحصلون على نقاط متميزة في اللغات الأجنبية قد تصل أحيانا إلى نقطة 20/20 في الإنجليزية.

جمال الشكيكي (الحسيمة)

سوء الاختيارات اللغوية دليل أزمة تعليمية

اختيار اللغة الثانية يركز عند العديد من التلاميذ والآباء على معطيات غير مبنية على نظرة مستقبلية

تعتمد منهجية خاصة ومقاربية تربوية شمولية، لأن المسألة في نظره تتداخل فيها عوامل تربوية واجتماعية واقتصادية متعددة، منها رغبة التلميذ وقدراته الفكرية، وكذا بعد النظر عند الآباء وأولياء الأمور.

وقال الماحي لـ «الصباح» إن «اختيار اللغة الثانية يرتكز عند العديد من التلاميذ والآباء على معطيات غير مبنية على نظرة مستقبلية، إذ نجدها في الغالب تنبني على تمثلات خاطئة، تدخل فيها عدة عوامل تتعلق بحضارة أو قوة اقتصادية معينة، دون مراعاة كفاءة التلميذ وقدراته على التواصل والنجاح، وذلك بخلاف ارتباطا لدى الجهات المسؤولة نتيجة عدم التوازن بين العرض والطلب على مستوى الثانويات التأهيلية، ما ينتج عنه عدة مشاكل تساهم في عرقلة الدخول المدرسي وتثير استنجات واصطدامات تنقل في بعض الأحيان إلى قاعات المحاكم. وذكر المسؤول التربوي أن الضغط بالدرجة الأولى يكون على اللغة الإنجليزية دون الإسبانية وغيرها، متسائلا في الوقت نفسه عن دوافع هذا الاختيار، علما أن نسبة الطلبة الذين يتابعون دراستهم بالجامعات الإسبانية بعد حصولهم على البكالوريا تفوق نسبة المتابعين بإنجلترا والولاية المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى حركة الاستثمارات الإسبانية بالمغرب، التي تعرف تصاعدا ملحوظا في السنوات الأخيرة، خاصة بالمنطقة الشمالية، ما يفتح آفاق كبيرة أمام الأطر المغربية والبد العاملة المؤهلة.

من جهة أخرى، أكد عدد من رجال التعليم، أن المشكل يكمن في نقص الموارد البشرية المؤهلة لتدريس اللغة الثانية بالثانويات التأهيلية، وكيفية توزيعهم على البنيات التربوية التي تتغير من سنة إلى أخرى، نتيجة الحركة الانتقالية الوطنية والجهوية، التي تكون نتائجها في الغالب خارجة عن النطاق التربوي، وتختلف خلا في تدبير ملف اساتذة اللغة الثانية على مستوى الثانويات، بالإضافة إلى صعوبات التدبؤات بحجم رغبات التلاميذ مقارفة مع عدد الأطر المتوفرة.

المختار الرمهي (طنجة)

الخلل، وجعلها تؤكد ضعف التلاميذ في امتلاكهم لآليات وأنوات التواصل اللغوي، سواء تعلق الأمر باللغة العربية أو باقي اللغات الأجنبية، وأثبتت جل المحاولات الإصلاحية محدودة تصورها، بل واخفقت في إيجاد التدابير والحلول المناسبة لحل هذه المعضلة اللغوية الأخذة، مع الأسف، في التوسع. ويرجع السبب الأساسي، حسب المهتمين بالشأن التربوي، لهذه المشكلة أولا في غياب المقاربات البيداغوجية والمنهجية المناسبة لتدريس اللغات وتمكين المتعلمين من اكتساب الكفايات التواصلية الأساسية ومحدودية الغلاف الزمني الخاص بالأنشطة والوضعية البيداغوجية اللغوية.

في الميثاق الوطني للتربية والتكوين والمخصصة لتدريس اللغات، نجد أنها تلح على ضرورة إيجاد الطرق والمقاربات البيداغوجية الملائمة لبناء كفايات التلاميذ الأساسية وتنمية قدراتهم التواصلية اللغوية، غير أن الإجراءات التي اتبعت في تحقيق ذلك عبر العشري التي تشرف على نهايتها، لم تفلح في تحقيق الأهداف المتوخاة التي رسمها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، مما حدا بالمجلس الأعلى للتعليم، من خلال تقريره الأول والثاني، إلى اعتبار ضعف تعليم التلاميذ اللغة، يعتبر من بين أهم الاختلالات الكبرى التي شهدتها نظاما التربوي، وقد أكدت هذه الحقيقة أيضا، مختلف التقارير الدولية التي جعلت من أسباب تدهور منظومتنا التربوية والتكوينية عدم تمكننا من تحديد التقنيات والطرق والمقاربات المصوطة لامتلاك اللغات وتوظيفها في مختلف الأنشطة التعليمية والتكوينية، الأمر الذي دفع بالمسؤولين مرة أخرى، إلى الإضمار بإخراج برنامج استعجالي جديد، يضم مشاريع تركز على الاختلالات الكبرى التي تشهدها تقارير المجلس الأعلى وتقارير المنظمتا الوطنية والولوية ومن بين هذه الاختلالات الكبرى، ضعف كفايات التلاميذ

دفع بالمسؤولين مرة أخرى، إلى الإضمار بإخراج برنامج استعجالي جديد، يضم مشاريع تركز على الاختلالات الكبرى التي تشهدها تقارير المجلس الأعلى وتقارير المنظمتا الوطنية والولوية ومن بين هذه الاختلالات الكبرى، ضعف كفايات التلاميذ

إذ كانت الدعامة التاسعة من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، تعتبر، كما يعتبر دستور المملكة المغربية، اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، وأن تعزيرها واستعمالها في مختلف مجالات العلم والحياة، كان وما يزال وسيبقى طموحا وطنيا، اعتبارا لتعدد الرواقي المختصة لتفرائ السداد واعتبارا لموقع المغرب الجغرافي الاستراتيجي كملتقى للحضارات واعتبارا للروابط الجوار بأبعاده المغربية والإفريقية واعتبارا لاندرج البلاد في مد الانفتاح والتواصل على الصعيد العالمي واعتبارا للطور الذي ينبغي أن ينهض به التوجيه التربوي في تحديد لغة تدريس العلوم والانفتاح على التكنولوجيا المتطورة، فإن المملكة المغربية تعتمد، في مجال التعليم أيضا، سياسة لغوية واضحة منسجمة وقارة تركز على اعتماد اللغات الأجنبية الأساسية كاللغة الفرنسية والإنجليزية والإسبانية، إلا أن هناك فرقا كبيرا بين واقع الأشياء والطموحات المبرورة، إذ تعترض تطبيق هذه الاستراتيجية التعليمية، معوقات ذاتية وموضوعية ستعرض لبعضها.

فهل تعتبر برمجة اللغات الأجنبية ضمن برامج منظومتنا التربوية ضرورة ملحة تفرضها الرغبة في الانفتاح على المحيط الخارجي لبلادنا والاستفادة من تجارب الأمم الرائدة في مختلف مناحي الحياة اليومية المختلفة، ومحاكاتها والتعلم منها في مجالات الاقتصاد والتعليم، أم أن برمجة هذه اللغات تعتبر ترفا زائلا وموضة فرضتها أنماط معيشية وطرق حياتية مستوردة من هذه الأمم والدول.

اعتبر المغرب، منذ الاستقلال، تعليم اللغات واكتساب الكفايات التواصلية الأساسية، من الهممات الكبرى الطروحة على المدرسة المغربية العمومية، وجعل التخصصات والتفويقات لعموم نظامنا التربوي التكويني، تضع الأصبع على مكن

في حياتنا المغربية المعاصرة، نرى سعيها محصورا وحرصا عارما لدى الكثير من الآباء على تزويد أبنائهم بلغات أجنبية متعددة، غالبا ما يكون من أجل الأجنبية الأكثر شيوعا، كالفرنسية بوصفها لغة تتمتع بمكانة مفضلة في بلادنا، أو الإنجليزية لكونها لغة تمثل الإزدهار والقوة، أو اللغة الإسبانية لتمتعها بانشار أوسع في شمال المغرب وجنوبه، دون أن ننسى لغات أخرى تدريس في المغرب كالألمانية والروسية، لكن على مستوى أضيق من سابقها.

لكن المتحصر بما يجري في بلادنا يكتشف أن الرغبة والطموح لا يكفيان عند البعض لتعلم اللغة المرغوب فيها، خصوصا عندما يصطدم بواقع يتحكم فيه عدة عوامل تربوية واجتماعية بدوخل، بالإضافة إلى إكراهات تعوق المسار الدراسي للتلميذ، وتحد في الوقت نفسه من المروية الداخلية للمؤسسات التعليمية.

ولعل حياة التوجيه التربوي، التي يتمثل دورها في الانفتاح على التلاميذ وتوجيههم إلى الاختيارات الصائبة، ويتجلى ذلك في مساعدتهم على تجنب المشاكل والصعوبات التي تعترضهم في المستقبل لتحقيق المواءمة بين مطالب الأفراد وحاجيات المجتمع، أضحت عاجزة عن تجسيد هذه الوظيفة، نتيجة إكراهات ومظاهر سلبية صعبت من ماموريتها في إيجاد التسويات والتوافقات الممكنة.

ففي السياق كانت حياة التوجيه توزع عند السنة النهائية إعدادي (الثالثة إعدادي حاليا) لاختبار تحديد رغبات التلاميذ القابلين على التوجيه، ضمنها التلميذ اختياراته الدراسية ورغبته في اللغة الأجنبية الثانية التي يريد دراستها، حيث تلبي هذه الرغبة نسبيا في حالة ما إذا كانت الثانويات المستقبلية تتوفر على لغات متعددة وأطر كافية. أما إذا كان العكس، وكانت المؤسسة لا تتوفر سوى على لغة واحدة، فالتوجيه يكون في هذه الحالة محسوما ضد رغبات العديد من التلاميذ، وهو أمر يثير في الغالب تذمرا لدى بعض الآباء، الذين يلتجئون في النهاية إلى البحث عن مؤسسة تأهيلية أخرى تلبى في النهاية إلى البحث عن مؤسسة تأهيلية أخرى تلبى

اغتربا بنا اللغوي



المكي ناشيد ×

قبل، فتمثل ما بين 19 و 20 في المائة من الحصص الإجمالية، وتتقوى مكانتها أكثر بالارتقاء المفاجئ لمعاملها في البكالوريا الذي فتر من معامل 1 إلى معامل 4 نذفة واحدة. ولا مجال للمقارنة بين مكانة اللغة الفرنسية واللغات الأجنبية الأخرى في المنظومة التعليمية، فالتلميذ الذي أنهى مساره التعليمي بشكل عاد إلى حدود البكالوريا، يكون قد درس ما مجموعه 1980 ساعة بالنسبة إلى اللغة الفرنسية، في حين يتراوح مجموع ما يكون قد درسه باللغة الإنجليزية ما بين 360 و 50 ساعة حسب الشعب، مع العلم أننا ندرج جميعا ما لهذه اللغة من تفوق على الفرنسية في الميدان العلمي والتكنولوجي، وفي العلوم الإنسانية، والتجارة والاقتصاد.....

أما في التعليم العالي، فإن اللغة الفرنسية وحدها تتكسح المدارس والمعاهد العليا وكليات العلوم والهندسة بدون منازع، وإلى جانبها تدرس لغات أجنبية تكميلية، توجد على رأسها اللغة الإنجليزية، وتبديرا لذلك، يعتبر القيمين على الشأن التعليمي بالمغرب، أن اللغة الفرنسية هي لغة العصر، ومفتاح الدخول إلى ميادين العلم والتكنولوجيا، وهي الطريق إلى امتلاك أسرار التقنية الحديثة، وذلك هو لا يمكن، في نظره، أن توفره اللغة العربية اليوم أمام احتدام التنافس الدولي، والصراع الحضاري، وتعقد مظاهر التقدم الصناعي والتطور الاقتصادي، لذلك لا تستغرب إذا ما وجدنا أطرا مغربية في مناصب عليا تتفكر في القدرة على التواصل ولو بلغة عربية بسيطة، وهكذا فـ «من جهل شيئا عاداه».

ويسب هيمنة اللغة الفرنسية على معظم مؤسسات التعليم العالي، يحرص الآباء على حجز مقاعد لأبنائهم في المدارس

وهكذا فإن النظام التعليمي بالمغرب، وإن كان قد عبر، ظاهريا، منذ سنة 1976 عن تجاوزه لمرحلة الاندراجية اللغوية في التعليم، بالانتقال في تعليم اللغة الفرنسية كلفة ثقافة وحضارة، إلى وضعها في مكانة لغة أجنبية أولى بهدف فتح الأبواب أمام دارسيها على مختلف مجالات العلوم والتقنيات الحديثة، على أنها علما، ستحتل مواقع ومساحات تقدم فيها عن اللغة الأم، وبذلك وضعت العلاقة بين اللغتين موضع تساؤل: هل هي علاقة تكامل أم علاقة تنافس؟

تأكد تجمع المدارس الخصوصية على إيلاء أهمية قصوى للغة الفرنسية، ليس في التدريس فحسب، وإنما أيضا في التواصل مع مكونات المؤسسة، ومختلف برامج التنشيط ولغة إنجازها، بصرف النظر عما يجري في مدارس البيئات الفرنسية باهظة الثمن، فالتعليم الأولي بقالة الحضري لهذه المؤسسات، ينزع في مجمله إلى التركيز على اللغة الفرنسية في تعليم الأطفال الصغار، ولا يتورع بعض آربائهم عن الاتفاق مع الآباء في إعطاء الأسبقية في التدريس للغة الفرنسية حتى يتمكن الصغار منها، نطقا ورسميا، كتابة وقراءة، قبل التفكير في الحدود الممكنة لتعليم اللغة العربية، بل تذهب بعض المؤسسات أبعد من ذلك حين تقبل على تدريس اللغة الإنجليزية لصغار الأطفال في مستويات الروض مستمدتين من الآباء التركية والمباركة، وكل الدعم والتشجيع؛ وأكاد أجزم على وجود تواطؤ مكشوف بين الآباء وأرباب هذه المؤسسات في تفضيل الفرنسية بمنحها امتيازاً وأسبقية غير منطقية على اللغة الأصلية صدا على كل الاعراف والمواقف، وبمباركة من الوزارة الوصية التي لا تتدخل، وكان لا عين لها رات، ولا آذن بها سمعت.

× (باحث في التربية) dafatir@gmail.com